المباشرة بالمساعي السلمية في اطار مؤتمر جنيف والمجسدة في جولات الدكتور كيسنجر . والامر الثاني هو حقوق الشعب الفلسطيني . وموقف الاردن هو موقف الدول العربية ، أي حق منظمة التحرير في التحدث باسم الشعب الفلسطيني والسعي الى نيل حقوقه». ويظهر **الابتزاز السياسي** في شروحات الوزير الاردني بقوله « اذا **اكملت** الدول العربية اعترافها بالمنظمة كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني وقالت انها هي الجهة الصالحة لحضور مؤتمر جنيف للتفاوض على استعادة الاراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية فلها منا المباركة . لكن ذلك يعني ، بالنسبة الينا ، اننا خرجنا من مؤتمر جنيف ولا علاقة لنا به بعد الان » .

ومهما تكن التفسيرات ، فان موقف النظام الاردني من مسألة التمثيل الفلسطيني ومصير الارض الفلسطينية لن يتعدى مهام الوظيفة الكيانية للاردن التي صممتها تاريخيا المصالح الاستعمارية في المنطقة . وهي وظيفة دخلت في الماضي في صميم الاستراتيجية البريطانية ، وهي تدخل حاضرا في صلب الاستراتيجية الاميركية . وبذلك فان أي دور مستقبلي للنظام ستحدده طبيعة هذه الوظيفة واطارها وتتحكم به ارادة خارجة عن كل ادعاء ذاتي وهذه الارادة بدورها تظل خاضعة لجملة موازين القوى وقوانين الصراع في المنطقة .

الفلسطينيون والكويت

في شهر نيسان وايار الماضيين تعرضت العلاقات الفلسطينية الكويتية لشبه ازمة ظهرت علائمها اعلاميا . وقد بدأت هذه عندما نشرت « السفير » اللبنانية (٤/٢٧) نبأ قالت فيه ان مصادر فلسطينية مطلعة أبلغت الصحيفة ان حكومة الكويت اجرت مؤخرا اتصالات مع عدد من الدول الغربية وخصوصا فرنسا وبريطانيا لاقناعها بتأييد مشروع المملكة العربية المتحدة الاردني بدلا من دعم منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني حسب قرارات مؤتمر القمة العربي . واضافت المصادر كما اوردت الصحيفة ان حكومة الكويت اوضحت لبريطانية وفرنسة ان سير الامور بشكل مغاير سيؤثر على الوضع العام للمصالح البترولية الغربية لديها ، كذلك فانه سبق لوفد الكويت في مؤتمر القمة العربي الاخير في الجزائر ان مارس نوعا من الضغط في كواليس المؤتمر لاقناع الوفد الفلسطيني بالتنازل عن كلمة «الوحيد» في متن القرار المتعلق بتمثيل الشعب الفلسطيني ، كما ان الوفد الكويتي الى مؤتمر القمة الاسلامي في لاهور حرص على تشجيع السيد عبد المنعم الرفاعي ، رئيس الوفد الاردني ، لتسجيل تحفظه على قرار المؤتمر الداعي لاعتماد منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، وذكرت الصحيفة بأن الكويت كانت قد أعادت المساعدات للاردن في اثناء حرب تشرين وهي التي قطعت بعد مجازر ايلول ١٩٧٠ كما قررت في ١٣ آذار الماضي تقديم معونة للاردن مقدارها ٢٥ مليون جنيه استرليني .

ردا على ذلك نفى السيد عبد العزيز حسين ، وزير الدولة الكويتي ، ان تكون الكويت قد أجرت اتصالات لتأييد مشروع الملك حسين الخاص باقامة مملكة عربية متحدة وقال ان هذا النبأ لا أساس له من الصحة « والكويت تدعم كليا القضية الفلسطينية » (« النهار » ٤/٢٩) ، غير ان « السفير » (٤/٢٩) عادت فأكدت ان هذه المصادر الفلسطينية « وثيقة الاطلاع » قالت ان لديها ما يثبت ان حكومة الكويت تتجه الى الضغط على بعض الدول الاوروبية لتقديم دعمها السياسي لمشروع الملك حسين وتخفيف الدعم السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وان هذه المصادر لديها معلومات مستقاة من مصادر كويتية مطلعة تفيد بأن الحكومة الكويتية سوف تقوم خلال الايام القادمة بتحرك نشط لصالح النظام الاردني . وقد أبرزت « وفا » (٤/٢٩) ما نشرته السفير ووضعته تحت عنوان « مصادر فلسطينية تؤكد : الكويت تتجه لدعم مشروع الملك المؤامرة » وكانت السلطات الكويتية قد منعت في وقت سابق مدير وكالة «وفا» من دخول الكويت واحتجزته طوال الليل في المطار قبل تسفيره الى بيروت يوم ٢/٢٤ . وذكرت « المحرر » (٤/٢٥) ان « م.ت.ف. أبدت اهتماما بالغا بالحادث واعتبرته تصرفا غريبا من الحكومة الكويتية التي أعلنت تأييدها في مناسبات عديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة وحيدة وشرعية للشعب الفلسطيني ، كما خلق الحادث نوعا من الاستياء الشديد لدى قادة المنظمة الذين قرروا التحقيق في الحادث واستفسار السلطات الكويتية عن أسباب منع المسؤول الفلسطيني المذكور من